جامعة بنها
كلية الآداب
الدراسات العليا والبحوث
قسم الاجتماع

دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب

بعنوان

مستقبل السياسات التنموية في مصر في ضوء نظرية جانر ميردال

مقدمة من الباحثة

اعتماد أحمد صلاح الدين

إشراف

أ.د/ ثروت محمد شلبي
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة بنها

أ.د/ ثروت الديب
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة المنصورة

٢٠٢١-٢٠٢٢م

(ملخص الرسالة)

أولاً: الملخص باللغة العربية:

إن عملية التنمية تعمل على إحداث تغييرات فى كافة جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية السياسية، وذلك حتى يتم تجاوز مشكلات التخلف والفقر وتدنى مستوى المعيشة تلك المشكلات التى تعاني منها الدول النامية.

وهذا ما أشار إليه جانر ميردال فى مؤلفه الشهير الدراما الآسيوية، حيث أنه تناول المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عندما درس التنمية فى دول جنوب شرق آسيا، حيث أن تلك الدول كانت أشد فقراً وجهلاً من مصر واستطاعت أن تحقق القفزة التنموية في فترة زمنية قياسية.

وذلك للاستفادة من هذه المؤشرات فى دراسة التنمية فى مصر بعد ثورة يناير، حيث أن قامت من أجل المطالبة بمستوى معيشة مناسب لأفراد المجتمع والحق فى أنهم يتمتعون بالحياة الكريمة، وذلك من خلال تحسين دخل الفرد وحقه فى الحصول على عمل مناسب، وحقه فى المشاركة فى صنع القرار التنموى من خلال السياسات التي يتبعها المجتمع.

وقد طرح ميردال عدداً من المبادئ العامة التى يجب أن تتبعها الدول النامية؛ إذا كانت ترغب فى تحقيق تنمية حقيقية في مجتمعاتها، وذلك من خلال الاعتماد على دور الدولة الأساسي فى توجيه النشاط الاقتصادى على أسس علمية مخططة، والقيام بدفعات قوية ومتتالية حتى ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى التنمية.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفى في الدراسة الميدانية، والتى أجريت في مدينة بنها، والتي طبقت على (٢٠٠) مفردة ممثلة للشعب المصرى من الجنسين ومن مختلف الأعمار، وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية عن طريق استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

- وقد اشتملت استمارة الاستبيان على قسمين: -

القسم الأول: ويضم البيانات الديموغرافية الخاصة بالعمر والنوع والحالة التعليمية والاجتماعية والعمل والدخل.

القسم الثاني: ويشتمل على مجموعة استجابة المبحوثين عن محاور الدراسة الاساسية وهي (المحور الاقتصادي – المحور الاجتماعى – المحور السياسي).

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج وهي: –

١– التأكيد على أن التنمية عملية مركبة ومتكاملة تضم كافة جوانب المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى منظومة واحدة لتطوير وتحديث المجتمع المصرى.

٢– التأكيد على دور الدولة المحورى فى ضبط النشاط الاقتصادى وتوجيهه وفق أهداف وبرامج مخططة.

٣– تأكد الدراسة على أهمية التخطيط فى نجاح التنمية، ومع تفعيل دور المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى فى دعم مشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، للقضاء على البطالة، وتوفير فرص العمل لكافة أفراد المجتمع.

٤– تؤكد الدراسة على إمكانية تحقيق التنمية والتقدم للمجتمع المصرى وكسر دائرة التخلف والفقر بدفعات قوية مخططة، خاصة بعد أن تحقق التغيير الثورى كشرط أساسي من شروط التنمية.

- واستناداً إلى النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي: –

١– ضرورة تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص والقوى الشعبية والرسمية، للوصول إلى تنمية حقيقية يشعر بها كافة أفراد المجتمع.

٢– ضرورة دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم الدعم المالي لها للقضاء على البطالة.

٣– التأكيد على دور المحورى في عملية التنمية النشاط الاقتصادي ومحاربة الفساد بكل صوره وأشكاله.

٤- ضرورة توفير المناخ السياسي؛ لجذب رؤوس الاموال للمساعدة على تنمية المجتمع المصرى.